



حوكمة الحدود وأثرها في الأمن القومي الليبي (دراسة تحليلية للتهديدات العابرة للحدود منذ عام 2011)

الصادق خليفة الكيلاني²

عبدالله محمد محمد المقطوف¹

¹طالب دراسات عليا مرحلة الدكتوراه ، قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد - جامعة الزاوية

Border Governance and Its Impact on Libyan National Security (An Analytical Study of Transboundary Threats Since 2011)

Abdullah Mohammed Mohammed Al-Maqtouf *¹ , Al-Siddiq Khalifa Al-Kilani²

^{1,2}Department of Political Science – Faculty of Economics – University of Zawia

Abdallaalmaktouf1@gmail.com , <https://orcid.org/0009-0007-8774-5986>

تاريخ الاستلام: 2026/9/07 تاريخ المراجعة: 2026/9/08 تاريخ القبول: 2026/10/07- تاريخ النشر: 2026/10/10

المخلص

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر حوكمة الحدود في تعزيز الأمن القومي الليبي منذ عام 2011، من خلال بحث طبيعة التحول الذي شهدته الحدود من مجال جغرافي للفصل بين السيادة إلى مجال أمني وسياسي واقتصادي تتقاطع داخله حركة الأشخاص والسلع وشبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية وتهريب الأسلحة والموارد. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستفادة من المنهج التاريخي والمؤسسي والقانوني، وتحليل عدد من التقارير والدراسات الوطنية والدولية ذات الصلة. وتوصلت إلى أن التحدي الرئيس في الحالة الليبية لا يرتبط باتساع الحدود وطبيعتها الصحراوية وحدهما، وإنما يرتبط كذلك بتعدد الجهات العاملة على الحدود وضعف التنسيق المؤسسي وتبادل المعلومات، وتفاوت القدرات التقنية والبشرية، وتأثر المناطق الحدودية باقتصادات غير رسمية وشبكات عابرة للحدود. كما أظهرت الدراسة أن الحوكمة الفعالة تتطلب توحيد الرؤية الوطنية لأمن الحدود، وبناء آليات للتنسيق بين المؤسسات، واعتماد إدارة قائمة على المخاطر والمعلومات، وتنمية المجتمعات الحدودية، وتوسيع التعاون مع دول الجوار، بما يحقق التوازن بين متطلبات السيادة والأمن من جهة، وتيسير الحركة المشروعة وحماية الحقوق من جهة أخرى. الكلمات المفتاحية: حوكمة الحدود، الأمن القومي، ليبيا، التهديدات العابرة للحدود، الهجرة غير النظامية، الجريمة المنظمة.

Abstract

This study analyzes the impact of border governance on Libyan national security since 2011 by examining the transformation of borders from lines separating sovereign jurisdictions into complex political, security and economic spaces in which movements of people and goods intersect with organized crime, irregular migration, arms trafficking and resource smuggling. The study adopts a descriptive-analytical approach, supported by historical, institutional and legal perspectives and by analysis of relevant national and international studies and reports. It concludes that Libya's border challenge is not explained by geography alone, but also by institutional fragmentation, weak inter-agency coordination and information sharing, uneven technological and human capacities, and the entrenchment of informal border economies. Effective governance therefore requires a unified national border-security vision, institutional coordination, risk- and intelligence-based management, development of border communities, and stronger cooperation with neighboring states, while balancing sovereignty and security with lawful mobility and rights protection. Keywords: Border Governance, National Security, Libya, Cross-Border Threats, Irregular Migration, Organized Crime.

المقدمة

تمثل الحدود السياسية أحد المكونات الأساسية لقيام الدولة الحديثة؛ فهي الإطار المكاني الذي تمارس داخله السلطة العامة اختصاصاتها، وتنظم من خلاله حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال، وتحدد عنده المسؤوليات السيادية تجاه الدول المجاورة. غير أن التطورات التي شهدتها البيئة الدولية خلال العقود الأخيرة جعلت النظر إلى الحدود يتجاوز مفهوم الخط الفاصل بين إقليمين إلى مفهوم أكثر تعقيداً يرتبط بالإدارة والتنسيق وتبادل المعلومات وتيسير الحركة المشروعة ومنع الحركة غير المشروعة. وقد ارتبط هذا التحول بظهور مفهوم الإدارة المتكاملة للحدود الذي يقوم على التعاون داخل المؤسسة الواحدة، وبين المؤسسات الوطنية المختلفة، وعلى المستوى الدولي مع دول الجوار والجهات الشريكة. (1)

وتكتسب الحدود في الحالة الليبية أهمية مضاعفة؛ فموقع ليبيا في شمال أفريقيا واتصالها بست دول برية، إلى جانب امتدادها على البحر المتوسط، يجعلانها نقطة التقاء بين المجال المغاربي والساحل الأفريقي وطرق العبور نحو أوروبا. وقد أكدت الأدبيات الجغرافية والسياسية أن وظيفة الحدود لا تقتصر على الفصل القانوني بين السيادة، بل تشمل الإدارة الفعلية للمنافذ، وتيسير الدوريات، ومكافحة التهريب، وتنظيم الحركة الاقتصادية، وصيانة الإقليم الذي تمارس فيه الدولة سيادتها. (2)

ومنذ عام 2011 دخلت ليبيا مرحلة اتسمت بتراجع انتظام مؤسسات الدولة وانقسام المشهد الأمني والسياسي، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على إدارة الحدود، وبخاصة في المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية والشرقية البعيدة عن مراكز الإدارة. وأدى تراجع السيطرة المؤسسية وتعدد الفاعلين المسلحين واتساع الاقتصاد غير الرسمي إلى منح شبكات عابرة للحدود مساحات أوسع للحركة، فارتبطت بعض طرق التجارة غير الرسمية بتهريب الوقود والسلع والأسلحة والمخدرات، كما تداخلت مع مسارات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. وقد أشارت دراسات جغرافية وسياسية إلى أن الحدود الليبية، وبخاصة مع تونس ودول الساحل، أصبحت بعد 2011 مجالاً تتداخل فيه اعتبارات السيادة والأمن والتنمية والعلاقات مع المجتمعات المحلية. (3)

ويكشف مفهوم حوكمة الحدود عن اختلاف جوهري بين مجرد نشر القوة على الحدود وبين إدارة الحدود إدارة مؤسسية. فالحوكمة تتضمن وضوح الاختصاصات، والتنسيق بين أجهزة الأمن والجمارك والهجرة والسلطات المحلية، وتبادل المعلومات وقواعد البيانات، واستخدام تحليل المخاطر والتقنيات الحديثة، وتحديد آليات للمساءلة، مع إشراك المجتمعات الحدودية في سياسات التنمية والوقاية. ويؤكد مفهوم الإدارة المتكاملة للحدود أن الفاعلية لا تتحقق بزيادة عدد نقاط التفتيش وحدها، وإنما بربط الأجهزة والإجراءات والمعلومات ضمن منظومة واحدة تسمح بتمييز الحركة المشروعة عن الأنشطة غير المشروعة. (4)

وتتضح أهمية هذا المنظور في ضوء حجم الحركة البشرية المرتبطة بليبيا. فقد رصدت مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة خلال مارس وأبريل 2026 نحو 943,748 مهاجراً في 100 بلدية ليبية، مع تركز 53% في الغرب و36% في الشرق و11% في الجنوب. ولا تعني هذه الأرقام أن جميع المهاجرين في وضع غير نظامي، لكنها تعكس حجم الحركة البشرية التي تتطلب منظومة قادرة على التسجيل والفرز والحماية والرقابة وتحديد الاحتياجات والمخاطر بصورة دقيقة. (5)

كما لا تتفصل حوكمة الحدود عن الأمن القومي بمعناه الشامل؛ فالأمن لم يعد مقصوراً على حماية الإقليم من العدوان العسكري، بل أصبح يشمل استقرار المؤسسات، وحماية الموارد الاقتصادية، ومنع الجريمة المنظمة والإرهاب، وصون الأمن المجتمعي والصحي، وتأمين حركة التجارة والاتصال. وفي الحالة الليبية تتداخل هذه الأبعاد بدرجة واضحة؛ إذ يمكن لمسار تهريب واحد أن يستخدم في أوقات مختلفة لنقل وقود أو سلع مدعومة أو مهاجرين أو أسلحة أو مخدرات، بما يحول الحدود من قضية إدارية إلى قضية تمس بنية الدولة وقدرتها على احتكار الوظائف السيادية.

وانطلاقاً من ذلك، تتجه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين حوكمة الحدود والأمن القومي الليبي منذ عام 2011، مع التركيز على التهديدات العابرة للحدود، وعلى مدى قدرة الأطر المؤسسية والقانونية والتعاون الإقليمي والدولي على تقليل المخاطر. ولا تقتصر الدراسة أن إغلاق الحدود هو البديل الأمثل؛ إذ إن الحدود الليبية ترتبط أيضاً بحركة اجتماعية وتجارية مشروعة وبمصالح

مجتمعات محلية تاريخية، ومن ثم فإن التحدي الحقيقي يتمثل في بناء حدود مفتوحة للحركة القانونية، لكنها مضبوطة وآمنة وقابلة للمساءلة.

مشكلة الدراسة

تتبع مشكلة الدراسة من أن الحدود الليبية أصبحت منذ عام 2011 أحد المجالات التي تظهر فيها بصورة مباشرة آثار ضعف التنسيق المؤسسي وتعدد مراكز القرار الأمني، في وقت تتسم فيه هذه الحدود بالاتساع والطبيعة الصحراوية وتعدد دول الجوار وارتباط عدد من المناطق الحدودية بمسارات تجارية واجتماعية قديمة. وبذلك لم تعد المشكلة مرتبطة بوجود منفذ رسمي أو دورية أمنية فحسب، بل بقدرة الدولة على إدارة المجال الحدودي بوصفه منظومة مترابطة تتطلب معلومات موحدة واختصاصات واضحة واستجابة سريعة للمخاطر.

وتبرز هذه الإشكالية بصورة أكبر مع تداخل التهديدات العابرة للحدود. فتهديب الوقود والسلع يضعف قدرة الدولة على حماية الموارد والإيرادات العامة، وتهريب الأسلحة يغذي بيئات العنف ويزيد من قدرة الفاعلين غير الرسميين، وشبكات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر تستفيد من المسالك نفسها ومن هشاشة الرقابة، بينما تسهم تجارة المخدرات والجرائم المالية في تكوين اقتصاد غير مشروع قادر على تمويل شبكات مسلحة وإجرامية. وقد تناولت دراسات حديثة هذه العلاقة بين الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة والأمن القومي، لكنها غالباً ما ركزت على تهديد محدد أكثر من تركيزها على منظومة حوكمة الحدود ككل.⁽⁶⁾ ومن ثم تتحدد مشكلة الدراسة في تحليل مدى قدرة حوكمة الحدود في ليبيا على مواجهة التهديدات العابرة للحدود منذ عام 2011، وبيان أثر مستوى التنسيق المؤسسي والتقني والتعاون مع دول الجوار في حماية الأمن القومي، مع تحديد أوجه القصور والمتطلبات اللازمة للانتقال من إدارة مجزأة للحدود إلى إدارة متكاملة قائمة على المخاطر والمعلومات.

تساؤلات الدراسة

- التساؤل الرئيس: إلى أي مدى تؤثر حوكمة الحدود في قدرة الدولة الليبية على حماية أمنها القومي ومواجهة التهديدات العابرة للحدود منذ عام 2011؟
- 1- ما الإطار المفاهيمي والسياسي لحوكمة الحدود، وكيف يرتبط بمفهوم الأمن القومي الشامل؟
 - 2- ما أبرز الخصائص الجيوسياسية والمؤسسية للحدود الليبية التي تؤثر في فاعلية إدارتها؟
 - 3- ما أهم التهديدات العابرة للحدود التي واجهت ليبيا منذ عام 2011، وكيف انعكست على الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والمجتمعية للأمن القومي؟
 - 4- ما مدى فاعلية آليات التنسيق الوطني والتعاون الإقليمي والدولي في دعم أمن الحدود الليبية؟
 - 5- ما المتطلبات المؤسسية والتقنية والتنمية اللازمة لتطوير حوكمة الحدود وتعزيز الأمن القومي الليبي؟

فرضيات الدراسة

الفرض الرئيس: توجد علاقة مباشرة بين مستوى حوكمة الحدود وبين قدرة الدولة الليبية على حماية أمنها القومي؛ فكلما ارتفع مستوى التنسيق المؤسسي وتبادل المعلومات وإدارة المخاطر والتعاون الحدودي، زادت القدرة على الحد من التهديدات العابرة للحدود.

- 1- تؤثر الطبيعة الجغرافية الممتدة للحدود الليبية وتباعد التجمعات السكانية عن مراكز الإدارة في تكاليف الرقابة، لكنها لا تفسر وحدها ضعف الفاعلية دون النظر إلى العوامل المؤسسية والسياسية.
- 2- يسهم تعدد الجهات العاملة على الحدود وتداخل الاختصاصات وضعف قواعد البيانات المشتركة في خفض كفاءة الاستجابة للتهديدات العابرة للحدود.

حوكمة الحدود وأثرها في الأمن القومي الليبي (دراسة تحليلية للتهديدات العابرة للحدود منذ عام 2011)

- 3- تتضاعف آثار التهريب والهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة عندما تتداخل مساراتها مع انتشار السلاح والاقتصاد غير الرسمي وشبكات النفوذ المحلية.
- 4- يسهم التعاون المنظم مع دول الجوار والشركاء الدوليين في بناء القدرات، لكنه لا يعوض غياب استراتيجية وطنية موحدة للحدود.
- 5- تتطلب الحوكمة المستدامة للحدود الجمع بين الإجراءات الأمنية والتنمية المحلية في المناطق الحدودية وتيسير التجارة والحركة المشروعة.

أهمية البحث

أولاً: الأهمية العلمية: تتبع من تناول الحدود من منظور حوكمي يربط بين الأمن والسياسة والإدارة والتنمية، بدل قصر التحليل على البعد الجغرافي أو العسكري. كما يسهم البحث في توضيح العلاقة بين جودة إدارة الحدود وبين الأمن القومي الشامل في دولة تعيش مرحلة انتقال مؤسسي طويلة، ويجمع في إطار واحد بين التهريب والهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة والأسلحة بوصفها تهديدات مترابطة وليست ملفات منفصلة.

ثانياً: الأهمية العملية: تتمثل في إمكان الاستفادة من النتائج في بناء تصور أكثر تكاملاً لتنسيق عمل مؤسسات الحدود، وتحديد مجالات الأولوية في تبادل المعلومات وتحليل المخاطر والتدريب والتقنيات الحديثة والتنمية المحلية والتعاون مع دول الجوار، بما يدعم قدرة الدولة على حماية سيادتها ومواردها دون تعطيل الحركة القانونية للأفراد والتجارة.

أهداف البحث

- 1- تأصيل مفهوم حوكمة الحدود وبيان علاقته بالأمن القومي الشامل.
- 2- تحليل الخصائص الجيوسياسية والمؤسسية للحدود الليبية منذ عام 2011.
- 3- تحديد التهديدات العابرة للحدود وبيان آثارها على أمن الدولة ومؤسساتها ومواردها ومجتمعها.
- 4- تقييم دور آليات التنسيق الوطني والتعاون الإقليمي والدولي في دعم أمن الحدود.
- 5- اقتراح متطلبات عملية لتطوير حوكمة الحدود الليبية على أساس التكامل المؤسسي وإدارة المخاطر والتنمية الحدودية.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في وصف واقع إدارة الحدود والتهديدات العابرة لها وتحليل انعكاساتها على الأمن القومي، كما يستعين بالمنهج التاريخي لتتبع التحولات التي طرأت منذ عام 2011، وبالاقترب المؤسسي لتحليل علاقات التنسيق بين الجهات المعنية، وبالمنهج القانوني عند تناول الإطار المنظم للهجرة غير المشروعة والجرائم العابرة للحدود. ويستند التحليل إلى الأدبيات العربية ذات الصلة، وإلى التقارير الرسمية الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في الإدارة المتكاملة للحدود، فضلاً عن دراسات أكاديمية ليبية وعربية حديثة.

حدود الدراسة

- 1- الحدود الموضوعية: حوكمة الحدود وصلتها بالأمن القومي، مع التركيز على التهريب، والهجرة غير النظامية، والجريمة المنظمة، وتهريب الأسلحة والمخدرات، وآليات التنسيق والتعاون.
- 2- الحدود المكانية: دولة ليبيا وحدودها البرية والبحرية في علاقتها بدول الجوار والمجال المتوسطي والساحلي.
- 3- الحدود الزمنية: الفترة من عام 2011 حتى عام 2026، مع الرجوع إلى بعض الأطر التشريعية والدراسات السابقة على 2011 متى كان ذلك لازماً لفهم التطور المؤسسي.

4- الحدود العلمية: تندرج الدراسة في مجال العلوم السياسية والدراسات الأمنية والعلاقات الدولية، مع الاستفادة من الجغرافيا السياسية والقانون وإدارة الحدود.

الدراسات السابقة

1- دراسة عيدون الحامدي (2015) بعنوان "أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر". تناولت الدراسة أمن الحدود بوصفه مفهومًا يتجاوز الحماية العسكرية التقليدية إلى إدارة المدخلات والمخرجات ومواجهة التهديدات المحيطة بالبيئة الحدودية، وركزت على الجزائر ومحيطها المغربي والساحلي، وعلى الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية بوصفها تهديدات متداخلة. وأفادت في إبراز أهمية الموقع الجيوسياسي ودور التنسيق الإقليمي في بناء أمن الحدود. (7)

الفجوة البحثية: تركز الدراسة على الجزائر، بينما تتناول الدراسة الحالية الحالة الليبية في مرحلة ما بعد 2011، وترتبط أمن الحدود بمفهوم الحوكمة والتنسيق المؤسسي داخل الدولة إلى جانب التعاون الخارجي.

2- دراسة حواء أحمد المطردي (2019) بعنوان "الحدود الليبية التونسية: دراسة في الجغرافيا السياسية". بحثت الدراسة واقع الحدود الليبية التونسية وتطور تحديدها البري والبحري، وتناولت الجدار الحدودي الذي أنشأته تونس وأثاره على العلاقات والمناطق الحدودية، وهو ما يكشف أن الحدود بين البلدين لا تعمل بوصفها خطًا سياديًا فحسب، بل بوصفها فضاءً سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا شديد التأثير بالإجراءات الأمنية. (8)

الفجوة البحثية: انحصرت الدراسة في الحدود الليبية التونسية وفي منظور الجغرافيا السياسية، بينما تتوسع الدراسة الحالية لتشمل المنظومة الحدودية الليبية بأكملها والتهديدات المتعددة وعلاقتها بالأمن القومي.

3- دراسة عبد السلام أحمد محمد الديب (2025) بعنوان "الهجرة غير الشرعية كأحد مهددات الأمن القومي الليبي منذ عام 2011".

انطلقت الدراسة من فرضية وجود علاقة بين الهجرة غير النظامية والأمن القومي الليبي، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي والاقتراب الواقعي، وخلصت إلى أن أزمة الهجرة ترتبط بضعف مؤسسات الدولة وفوضى السلاح، وأن معالجة الأزمة السياسية والمؤسسية تمثل جزءًا أساسيًا من إدارة الظاهرة. (9)

الفجوة البحثية: ركزت الدراسة على الهجرة غير النظامية كمغير رئيس، بينما تتناول الدراسة الحالية طيفًا أوسع من التهديدات العابرة للحدود وتبحث الإطار الحوكمي الذي يفترض أن يدير هذه التهديدات مجتمعة.

4- دراسة خالد أبو القاسم عمر الهنشير (2025) بعنوان "الحدود البرية لدول الساحل الإفريقي وأثرها على أمن واستقرار ليبيا".

ركزت الدراسة على انعكاس التهديدات الآتية من مجال الساحل الأفريقي على الأمن الليبي، وبخاصة الهجرة والإرهاب والتهديدات المجتمعية الجديدة، وأبرزت أن تطور مفهوم الأمن يجعل الحدود الجنوبية عنصرًا أساسيًا في الاستقرار الوطني والإقليمي. (10)

الفجوة البحثية: تركز الدراسة على البعد الساحلي والجنوبي، في حين تتناول الدراسة الحالية الحدود الليبية بوصفها منظومة تشمل الجنوب والشرق والغرب والساحل البحري، مع تحليل آليات الحوكمة والتنسيق.

5- دراسة فيصل الجيلاني رمضان عويضة (2026) بعنوان "الجريمة المنظمة العابرة للحدود في ليبيا: تأثيرها على الأمن والسياسات الإقليمية والدولية".

تناولت الدراسة الجريمة المنظمة العابرة للحدود بوصفها تحديًا أمنيًا بعد 2011، وربطت بينها وبين الاتجار غير المشروع والهجرة غير النظامية وغسل الأموال وأثارها على الأمن القومي والإقليمي والدولي. وهي تبرز بصورة واضحة الطبيعة الشبكية للتهديدات، وأن التعامل معها يحتاج إلى تعاون يتجاوز الحدود الوطنية. (11)

الفجوة البحثية: تتمحور الدراسة حول الجريمة المنظمة، أما الدراسة الحالية فتجعل حوكمة الحدود هي المتغير التفسيري الرئيس، وتبحث كيف تؤثر جودة التنسيق والإدارة والتقنية والتنمية في القدرة على التعامل مع مختلف أنواع التهديدات. تعقيب على الدراسات السابقة

تكشف الدراسات السابقة عن اتفاق واسع على أن الحدود الليبية لم تعد تُفهم بمعزل عن التحولات السياسية والأمنية بعد عام 2011، وأن التهديدات الجديدة تتجاوز قدرات أجهزة منفردة. كما تتفق على مركزية الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة وانتشار السلاح والروابط مع مجال الساحل، وعلى أن ضعف مؤسسات الدولة يمثل عاملاً مضاعفاً لهذه التهديدات. وفي المقابل، يلاحظ أن جانباً مهماً من الدراسات تناول كل تهديد على حدة أو ركز على حدود بعينها، بينما ظل مفهوم حوكمة الحدود بما يتضمنه من تنسيق داخلي وبيني ودولي وتحليل مخاطر وتنمية حدودية أقل حضوراً كإطار جامع.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية بأنها تنقل مركز التحليل من سؤال "ما التهديد الذي يأتي عبر الحدود؟" إلى سؤال "كيف تُحكم الحدود بما يسمح بإدارة مجموعة التهديدات في وقت واحد؟". وهي تجمع بين ثلاثة مستويات متداخلة: مستوى مؤسسات الدولة وتوزيع اختصاصاتها، ومستوى المجتمعات والاقتصادات الحدودية، ومستوى التعاون مع دول الجوار والمنظمات الدولية. كما تمتد زمنياً حتى عام 2026، بما يسمح بضم التطورات الحديثة المتعلقة بالتنسيق المشترك لأمن الحدود، وتجديد تفويض بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في الإدارة المتكاملة للحدود، وتطور بيانات الهجرة والحركة عبر الحدود.

تقسيمات البحث

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والجيوستراتيجي لحوكمة الحدود والأمن القومي الليبي.

المبحث الثاني: التهديدات العابرة للحدود وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي منذ عام 2011.

المبحث الثالث: آليات حوكمة الحدود ومتطلبات تعزيز الأمن القومي الليبي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والجيوستراتيجي لحوكمة الحدود والأمن القومي الليبي

يمثل الإطار المفاهيمي مدخلاً ضرورياً لفهم العلاقة بين الحدود والأمن القومي؛ لأن استخدام مصطلحات مثل أمن الحدود أو إدارة الحدود أو حوكمة الحدود دون تمييز بينها قد يقود إلى اختزال المشكلة في بعدها العسكري. ويتناول هذا المبحث مفهوم حوكمة الحدود ومكوناته، ثم مفهوم الأمن القومي في ضوء التحول نحو الأمن الشامل، وأخيراً الخصائص الجيوستراتيجية للحدود الليبية وأثرها في عملية الحوكمة.

أولاً: مفهوم حوكمة الحدود وأبعادها

تُعرّف الحدود السياسية في الأدبيات التقليدية بأنها الخطوط التي تحدد المجال الذي تمارس داخله الدولة سيادتها، غير أن مرحلة "إدارة الحدود" تمثل عملياً الجزء الذي يجعل هذا الخط قابلاً للعمل؛ فهي تشمل تنظيم المعابر والجمارك والدوريات ومكافحة التهريب والتعاون في المسائل الاقتصادية والأمنية ذات الصلة. وقد أشار أبو داود إلى أن الإدارة تأتي كمرحلة أخيرة في صناعة الحدود بعد التعريف والتعيين والترسيم، وفيها تتحول الحدود من اتفاق قانوني إلى ترتيبات مؤسسية وإجرائية. (12)

أما مفهوم حوكمة الحدود فيتجاوز الإدارة التشغيلية إلى الطريقة التي تُتخذ بها القرارات، وتوزع بها المسؤوليات، وتُتبادل فيها المعلومات، وتُقاس النتائج، وتُمارس المساءلة. ومن هذا المنطلق، لا تعد الحوكمة جهازاً جديداً يضاف إلى أجهزة الدولة، وإنما إطاراً ينسق بينها ويمنع ازدواج الاختصاص والتعارض، ويحدد قواعد العمل المشترك. ويظهر هذا المنظور بوضوح في مفهوم الإدارة

المتكاملة للحدود الذي تتبناه المنظمة الدولية للهجرة، والذي يقوم على ثلاثة مستويات للتنسيق: داخل الجهاز الواحد، وبين الأجهزة الوطنية، وعلى المستوى الدولي.⁽¹³⁾

ويعني التنسيق داخل الجهاز توحيد الإجراءات وسلاسل القيادة والبيانات بين المركز والوحدات الميدانية، بينما يشير التنسيق بين الأجهزة إلى العمل المشترك بين الشرطة والجمارك والهجرة والقوات المكلفة بحماية الحدود والسلطات القضائية وغيرها من الجهات ذات الصلة. أما التعاون الدولي فيشمل قنوات الاتصال المحلية بين مسؤولي جانبي الحدود، واللجان الثنائية، والاتفاقات متعددة الأطراف، وتبادل المعلومات بشأن الأنشطة الإجرامية والمسارات الخطرة.

وتقوم حوكمة الحدود الفعالة على مجموعة مبادئ يمكن تلخيصها في الشرعية، ووضوح الاختصاص، والتنسيق، والمساءلة، والإدارة القائمة على المخاطر، والتناسب في استخدام القوة، واحترام الحقوق، وتيسير التجارة والحركة القانونية. ويمنع هذا التصور الوقوع في ثنائية غير دقيقة بين "الحدود المفتوحة" و"الحدود المغلقة"؛ فالهدف هو حدود منظمة تسمح بالحركة القانونية وتقلل فرص الحركة غير المشروعة.

وتكتسب إدارة المخاطر أهمية خاصة في الدول ذات الحدود الواسعة؛ إذ لا يمكن مراقبة كل نقطة بالدرجة نفسها. ومن ثم يصبح تحليل البيانات والاستخبارات وتحديد المسارات والأوقات والسلع والفئات الأكثر عرضة للمخاطر أساساً لتوزيع الموارد البشرية والتقنية. كما يؤدي استخدام قواعد بيانات قابلة للتشغيل البيني وأنظمة التسجيل والتحقق والتفتيش إلى تحويل الإدارة من رد الفعل إلى الوقاية والاستباق.

ثانياً: الأمن القومي من الحماية العسكرية إلى الأمن الشامل

ارتبط الأمن القومي في الفكر السياسي التقليدي بقدرة الدولة على حماية استقلالها ووحدة إقليمها ومؤسساتها من التهديد الخارجي، إلا أن طبيعة التهديدات العابرة للحدود دفعت نحو توسيع المفهوم ليشمل عناصر سياسية واقتصادية واجتماعية ومجتمعية وصحية. فالضرر الذي يصيب الأمن القومي قد يأتي من جماعة مسلحة، أو شبكة إجرامية، أو انهيار مورد اقتصادي، أو انتشار سوق غير رسمي واسع يضعف قدرة الدولة على التنظيم والتحصيل والرقابة.

وفي سياق الحدود، يتجسد الأمن القومي في أربعة أبعاد مترابطة. الأول هو البعد السيادي، أي قدرة الدولة على معرفة ما يدخل إقليمها وما يخرج منه ومنع الفاعلين غير المرخص لهم من ممارسة وظائف سيادية. والثاني هو البعد الأمني، ويتعلق بمنع الأسلحة والمخدرات والجماعات الإجرامية ومواجهة الإرهاب. والثالث هو البعد الاقتصادي، ويشمل حماية الموارد والإيرادات ومنع استنزاف السلع المدعومة والتهريب الجمركي. أما الرابع فهو البعد المجتمعي والإنساني الذي يتصل بحماية المجتمعات الحدودية والمهاجرين وضحايا الاتجار ومنع تحول الحدود إلى اقتصاد عنف دائم.

ومن ثم فإن حوكمة الحدود لا يمكن قياسها بعدد الضبطيات فقط؛ إذ قد ترتفع الضبطيات بسبب ارتفاع النشاط غير المشروع نفسه. والأدق هو النظر إلى قدرة الدولة على خفض المخاطر، وتسهيل المرور القانوني، وزيادة التنسيق والملاحقة القضائية، وتقليل الاعتماد المحلي على الاقتصاد غير الرسمي، وتحسين الثقة في المؤسسات. ويجعل هذا المنظور الأمن القومي نتيجة لتراكم قدرات مؤسسية، لا مجرد انتشار أمني مؤقت.

ثالثاً: الخصائص الجيوسياسية للحدود الليبية وأثرها في الحوكمة

تتمتع ليبيا بموقع يربط شمال أفريقيا بالبحر الأبيض المتوسط والصحراوي، وتجاور مصر والسودان وتشاد والنيجر والجزائر وتونس، فضلاً عن واجهتها المتوسطية. وقد أنتج هذا الموقع تاريخياً مسارات للحركة التجارية والبشرية عبر الصحراء، كما أنتج تداخلات اجتماعية وقبلية بين جانبي عدد من الحدود. ولا تمثل هذه الروابط في ذاتها تهديداً، بل يمكن أن تكون مصدراً للتجارة والتعاون؛ إلا أن ضعف التنظيم يسمح للشبكات غير المشروعة باستخدام المعرفة المحلية بالمسالك لصالح أنشطة التهريب.

كما تتسم قطاعات واسعة من الحدود الجنوبية باتساع المسافات وقلة الكثافة السكانية وصعوبة البيئة الصحراوية، وهي عوامل ترفع كلفة المراقبة التقليدية القائمة على الدوريات الثابتة. وقد أبرزت الأدبيات المتعلقة بالحدود الليبية أن التحدي لا يقتصر على الجغرافيا، بل يرتبط بقدرة الأجهزة على تغطية هذه المسافات وبمستوى البنية التحتية والتقنيات والموارد البشرية. (14)

أما الحدود الغربية مع تونس فتتميز بكثافة أكبر للحركة الرسمية وغير الرسمية، وبأهمية معابر مثل رأس جدير في التجارة والتنقل. وقد بينت دراسة المطردي أن التحولات الأمنية بعد 2011 دفعت تونس إلى اتخاذ إجراءات مادية وأمنية على حدودها مع ليبيا، بما في ذلك الجدار والحواجز، وهو ما يكشف التفاعل المباشر بين تطورات الداخل الليبي وسياسات الأمن الحدودي لدى دول الجوار. (15)

وفي الجنوب، تتصل الحدود الليبية بـمجال الساحل الذي عرف خلال السنوات الماضية تحولات أمنية عميقة وانتشاراً للجماعات المسلحة وشبكات الاتجار وطرق الهجرة. ولذلك فإن حوكمة الحدود الجنوبية لا يمكن أن تكون شأنًا وطنيًا داخليًا بالكامل، بل تحتاج إلى تبادل معلومات وتنسيق مع دول الجوار ومتابعة متزامنة للمسارات التي تتغير سريعًا استجابة للضغط الأمني.

وبناءً على ذلك، فإن الجغرافيا الليبية تفرض نموذجًا مرئيًا للحوكمة: منافذ رسمية ذات إدارة رقمية قوية، مراقبة متنقلة للمناطق المفتوحة، نقاط تنسيق مشتركة، تعاون مع المجتمعات المحلية، وقدرة على الانتقال السريع بين المسارات تبعًا لتغير التهديد. وهذا يفسر لماذا يصبح الاستثمار في المعلومات والاتصال والتكنولوجيا والتنسيق أكثر أهمية من الاعتماد على الكم العددي للقوات وحده.

يتضح أن حوكمة الحدود مفهوم مؤسسي شامل يربط السيادة والأمن والاقتصاد والحقوق والتنمية. كما أن خصوصية الجغرافيا الليبية تزيد الحاجة إلى الإدارة المتكاملة، لكنها لا تجعل ضعف السيطرة أمرًا حتميًا؛ فالعامل الحاسم يظل قدرة الدولة على بناء مؤسسات متعاونة وقادرة على إدارة المخاطر.

المبحث الثاني: التهديدات العابرة للحدود وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي منذ عام 2011

لا تعمل التهديدات العابرة للحدود في ليبيا بصورة منفصلة؛ فشبكات النقل والمسالك والخبرات المحلية يمكن أن تنتقل من سلعة إلى أخرى بحسب الريح ومستوى الضغط الأمني. ولهذا يتناول هذا المبحث ثلاثة مجالات مترابطة: التهريب والاقتصاد غير الرسمي، والهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، ثم تهريب الأسلحة والمخدرات والجريمة المنظمة وعلاقتها بالأمن الإقليمي.

أولاً: التهريب والاقتصاد غير الرسمي واستنزاف الموارد

يعد تهريب السلع والوقود من أكثر الأنشطة التصاقاً بالمناطق الحدودية؛ لأنه يستفيد من فروق الأسعار والدعم والطلب بين الدول. وفي الحالة الليبية أسهمت منظومة الدعم في جعل بعض السلع، وبخاصة المحروقات، قابلة لتحقيق أرباح كبيرة عند إعادة بيعها خارج القنوات الرسمية، بينما سمحت فترات ضعف الرقابة بتوسع شبكات النقل والتخزين والتوزيع.

وقد قدمت دراسة كمال العروسي للفضاء الحدودي التونسي-الليبي تحليلًا واسعًا للتجارة الموازية والتهريب خلال الفترة 2012-1988، وأظهرت أن هذه الظاهرة مرتبطة ببنية اقتصادية واجتماعية حدودية وليست مجرد مخالفات فردية، وهو ما يجعل المعالجة الأمنية المنفردة محدودة ما لم تعالج الحوافز الاقتصادية التي تدفع الأفراد والمجتمعات إلى النشاط غير الرسمي. (16)

وتظهر خطورة التهريب على الأمن القومي في ثلاثة مسارات. أولها استنزاف الموارد والإيرادات العامة؛ فخروج السلع المدعومة أو الوقود خارج القنوات الرسمية يعني أن الدولة تتحمل كلفة الدعم دون أن تصل المنفعة إلى المستهلك المستهدف. وثانيها نشوء شبكات مالية محلية قادرة على شراء الحماية أو النفوذ، وهو ما يضعف هيبة القانون ويخلق مصالح مرتبطة باستمرار

الفوضى. وثالثها التداخل بين الاقتصاد غير الرسمي وجرائم أخرى، إذ قد تستخدم المركبات والمسارات والمخازن نفسها في أنشطة أكثر خطورة.

ولا يعني ذلك أن كل تجارة حدودية غير رسمية ذات طبيعة إجرامية منظمة؛ فبعض المجتمعات الحدودية اعتمد تاريخياً على التجارة عبر الحدود بسبب ضعف فرص العمل والخدمات. ومن هنا تظهر أهمية التفريق بين النشاط الاقتصادي المحلي الذي يحتاج إلى تنظيم وإدماج وبين شبكات التهريب المحترفة التي تتجاوز المخالفات البسيطة إلى استخدام العنف والفساد وغسل العائدات. ويتيح هذا التفريق للدولة تحويل جزء من الاقتصاد الحدودي إلى قنوات رسمية بدل دفعه بالكامل نحو السوق غير المشروع.

ثانياً: الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر

أصبحت ليبيا منذ سنوات دولة مقصد وعبور في آن واحد، وتتحرك عبرها موجات بشرية لأسباب اقتصادية وأمنية مختلفة. ويجب التمييز بين "المهاجر" بوصفه وصفاً للحركة البشرية وبين "الهجرة غير النظامية" باعتبارها وضعاً قانونياً يتعلق بالدخول أو الإقامة أو الخروج خلافاً للقواعد المعمول بها، وبين "تهريب المهاجرين" الذي يقوم على تسهيل العبور غير المشروع مقابل منفعة، و"الاتجار بالبشر" الذي يقوم على الاستغلال. هذا التمييز ضروري حتى لا تتحول السياسة الأمنية إلى تعامل واحد مع أوضاع قانونية وإنسانية مختلفة.

وتكشف بيانات المنظمة الدولية للهجرة عن ضخامة ملف الحركة البشرية في ليبيا؛ ففي مارس-أبريل 2026 رُصد نحو 943,748 مهاجرًا، وكانت الدوافع الاقتصادية هي الأكثر ذكرًا، مع حضور أثر النزاعات وانعدام الأمن في بلدان الأصل. وتبرز هذه البيانات حاجة الدولة إلى أنظمة تسجيل وهوية وإقامة وعمل أكثر انتظامًا، لأن غياب المسارات القانونية والبيانات الدقيقة يخلق سوقاً لخدمات الوسطاء والمهربين. (17)

وقد تناول القانون الليبي رقم 19 لسنة 2010 مكافحة الهجرة غير المشروعة وجرم الأفعال المرتبطة بتسهيلها بقصد الحصول على منفعة، وشدد العقوبة عندما يرتبط الفعل بعصابة منظمة أو يكون الفاعل ممن عهد إليهم بحراسة المنافذ أو الحدود. ويظهر من هذا التشريع أن المشرع أدرك قبل 2011 الطبيعة المنظمة لبعض صور التهريب، إلا أن الفاعلية العملية للقانون تتوقف على قدرة أجهزة الضبط والتحقيق والقضاء على تطبيقه ضمن بيئة أمنية مستقرة. (18)

وتشير الدراسات الليبية الحديثة إلى أن الهجرة غير النظامية بعد 2011 تداخلت مع شبكات التهريب والاتجار والجريمة المنظمة، وأن الانقسام المؤسسي وضعف الرقابة على الحدود أسهما في اتساع مساحة عمل هذه الشبكات. وقد خلصت دراسة قراييل وبالنور إلى وجود انعكاسات متعددة على الأمن القومي، بينما ربط الدبيب بين الظاهرة وبين ضعف مؤسسات الدولة وفوضى السلاح. (19)

ومع ذلك، فإن المقاربة الأمنية الفعالة يجب أن تتجنب الخلط بين المهاجرين وبين الشبكات الإجرامية التي تستغلهم. فالمهاجر قد يكون عاملاً أو طالب حماية أو شخصاً في وضع غير نظامي، بينما الجريمة تتمثل في التنظيم والاستغلال والتهريب والعنف والابتزاز. ولذلك تقتضي حوكمة الحدود الجمع بين الإنفاذ القانوني ضد المهربين والاتجار وبين إجراءات الفرز والإحالة والحماية والتعاون مع المنظمات المختصة، وهو ما يعزز الأمن ويمنع في الوقت نفسه تحول الفئات الهشة إلى مورد دائم للشبكات الإجرامية.

ثالثاً: تهريب الأسلحة والمخدرات والجريمة المنظمة وتأثيرها الإقليمي

يعد انتشار السلاح أحد أكثر المتغيرات تأثيراً في قدرة الدولة على ضبط الحدود؛ لأن الشبكات المسلحة تستطيع حماية مساراتها وفرض رسوم أو إتاوات وتحدي أجهزة الدولة. وبعد عام 2011 سجلت تقارير أممية انتشاراً واسعاً لمواد عسكرية من ليبيا

إلى المنطقة، وأشارت تقارير فريق الخبراء إلى أن نقل الأسلحة من ليبيا وإليها ظل يمثل مصدر قلق أمني، وأن ضعف السيطرة على المخزونات والمسارات الحدودية خلق فرصاً لشبكات الاتجار. (20)

ولا يقتصر الأثر على الداخل الليبي؛ إذ تتصل مسارات جنوب ليبيا بدول الساحل، وتتحرك عبرها سلع وأشخاص وأسلحة ومخدرات. وقد أشار تحليل أمني حديث إلى تداخل بعض طرق تهريب الأسلحة مع مسارات تهريب المهاجرين بالقرب من الجزائر والنيجر وتشاد والسودان ومصر، وهو ما يوضح أن مواجهة تهديد واحد يمكن أن تنتج معلومات تفيد في مواجهة تهديدات أخرى. (21)

أما الجريمة المنظمة العابرة للحدود فتتميز بالمرونة؛ فهي تستجيب للعرض والطلب والضغط الأمني وتستفيد من الفساد وضعف إنفاذ القانون. وقد بينت دراسة عويضة أن شبكات الجريمة المنظمة في ليبيا بعد 2011 ترتبط بالاتجار غير المشروع والهجرة غير النظامية وغسل الأموال، بما يجعل آثارها ممتدة إلى الأمن الإقليمي والدولي. (22)

وتظهر مشكلة المخدرات ضمن هذا السياق بوصفها نشاطاً عالي الربحية يحتاج إلى شبكات نقل وتخزين وحماية، وقد تستخدم فيه المسارات الصحراوية أو المنافذ القانونية عبر الإخفاء والتزوير. وتؤدي أرباح المخدرات إلى تقوية الشبكات الإجرامية وتمويل شراء الأسلحة والفساد، بينما يتجاوز أثرها المجال الأمني إلى الصحة العامة والاستقرار الاجتماعي.

ومن زاوية الأمن القومي، فإن الخطر الأكبر لا يكمن في كل جريمة منفردة، بل في تشكل منظومات هجينة تجمع الاقتصاد غير المشروع والسلاح والقدرة على التأثير في القرار المحلي. فعندما تصبح شبكة التهريب قادرة على توفير وظائف ودخل وحماية في منطقة ضعيفة الخدمات، فإن مواجهتها لا تعود مسألة شرطية فقط، بل تصبح مسألة بناء دولة وتنمية وثقة ومشروعية. تكشف التهديدات العابرة للحدود عن طبيعة مترابطة؛ فالتهريب والهجرة غير النظامية والسلاح والمخدرات والجريمة المنظمة تتقاطع في المسارات والوسطاء والموارد المالية. ومن ثم فإن التعامل القطاعي مع كل ملف بمعزل عن الآخر يحد من الفاعلية، بينما تسمح الحوكمة المتكاملة بتحويل المعلومات والقدرات بين مختلف مجالات التهديد.

المبحث الثالث: آليات حوكمة الحدود ومتطلبات تعزيز الأمن القومي الليبي

إذا كانت التهديدات العابرة للحدود شبكية ومتغيرة، فإن الاستجابة الفعالة يجب أن تكون بدورها مؤسسية ومتكاملة. ويتناول هذا المبحث أولاً الإطار الوطني وتحديات التنسيق، ثم التعاون الإقليمي والدولي، وأخيراً المتطلبات العملية لبناء نموذج ليبي مستدام لحوكمة الحدود.

أولاً: الإطار الوطني والتنسيق بين المؤسسات

وتكشف أدبيات الإدارة المتكاملة للحدود أن من أكثر نقاط الضعف التي تقلل فاعلية المنافذ: قصور البنية التحتية، ونقص الموارد البشرية المؤهلة، وتفاوت التجهيزات، وتداخل الصلاحيات، وضعف التشغيل البيئي للبيانات بين الجهات العاملة في المنفذ نفسه. (23)

ولذلك ينبغي النظر إلى التنسيق بوصفه وظيفة دائمة لا اجتماعاً طارئاً. ويشمل ذلك إنشاء آلية وطنية عليا تحدد السياسة والأولويات، ومراكز تنسيق تشغيلية في المناطق، ونقاط اتصال ثابتة بين الأجهزة، وبروتوكولات لتبادل البيانات والإحالة والتحقيق، وتمارين مشتركة لاختبار الاستجابة للحوادث الحدودية. كما يجب أن ترتبط هذه الآليات بنظام واضح للمساءلة حتى لا يؤدي تبادل الاختصاص إلى ضياع المسؤولية.

وتحتل البيانات موقعاً مركزياً في هذا النموذج؛ فالمعابر تحتاج إلى قواعد موحدة للتحقق من الوثائق والمركبات والأشخاص وفق القانون، كما تحتاج الدوريات إلى صور مخاطر محدثة للمسارات. ويمكن دمج بيانات الضبطيات، وحركة العبور، والبلاغات، والمصادر المفتوحة، والخرائط، لتحديد الأنماط بدل التعامل مع كل واقعة بمعزل عن غيرها. ولا ينبغي أن يؤدي التطور التقني إلى جمع بيانات بلا ضوابط؛ إذ يجب ربط الاستخدام بالأغراض القانونية وحماية الخصوصية وسلامة البيانات.

وتشير التجارب الحديثة في دعم أجهزة إنفاذ القانون الليبية إلى تزايد الاهتمام بأجهزة الفحص بالأشعة السينية والمعلومات من المصادر المفتوحة والتحقيق الرقمي، وهي أدوات مفيدة إذا أُدمجت في إجراءات واضحة وتدريب مستمر وصيانة وتمويل. فقد نفذت بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية تدريباً لضباط ليبين على أجهزة فحص محمولة بالأشعة السينية في 2025، كما قدمت في 2026 دعماً في مجال جمع المعلومات من المصادر المفتوحة.⁽²⁴⁾

ويجب أن يوازي التطوير التقني تطوير الموارد البشرية؛ لأن الجهاز المتقدم لا يعوض ضعف التدريب أو النزاهة أو سلسلة الحياة القانونية للأدلة. كما أن ظروف عمل العاملين في المنافذ والمناطق النائية، من حماية وسكن واتصال ورواتب وتدوير وظيفي، ترتبط مباشرة بقدرتهم على مقاومة الضغوط والفساد والعمل لساعات طويلة في بيئات معقدة.

ثانياً: التعاون مع دول الجوار والشركاء الدوليين

تفرض طبيعة التهديدات العابرة للحدود تعاوناً لا يمكن للدولة أن تستبدله بالعمل المنفرد. فإذا تحركت شبكة من دولة إلى أخرى فإن تبادل معلومات العبور والمركبات والأشخاص والعائدات المالية يصبح شرطاً للملاحقة. ولذلك يمثل التعاون الثنائي مع مصر وتونس والجزائر والسودان وتشاد والنيجر محورياً أساسياً، مع ضرورة تكييف آليات التعاون حسب طبيعة كل قطاع حدودي. وقد أظهرت خبرة السنوات التي أعقبت 2011 أن دول الجوار نظرت إلى أمن الحدود الليبية بوصفه جزءاً من أمنها الداخلي. وذكرت بعثة الأمم المتحدة في 2013 أن تهريب البضائع والأسلحة والمقاتلين والهجرة غير الشرعية انتشر في مناخ أمني متدهور، وأن مسؤولين ليبين ودول الجوار ناقشوا لجاناً وآليات مشتركة لمواجهة أمن الحدود.⁽²⁵⁾

وفي السنوات الأحدث، اتخذ التنسيق الوطني بين المؤسسات الليبية نفسها خطوات جديدة بدعم بعثة الأمم المتحدة؛ ففي فبراير 2025 اتفق ممثلون عن مؤسسات عسكرية وأمنية من شرق وغرب ليبيا على خطوات في إطار التنسيق لأمن الحدود، من بينها مقترح مركز متخصص لدراسات أمن الحدود وتحليل المخاطر. وتكتسب هذه الخطوات أهميتها من كونها تربط أمن الحدود بعملية بناء الثقة والتنسيق بين المؤسسات المنقسمة.⁽²⁶⁾

كما تمثل بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في الإدارة المتكاملة للحدود في ليبيا أحد أطر الدعم الفني وبناء القدرات منذ 2013- وفي يونيو 2025 مُدد تفويضها حتى 30 يونيو 2027، مع استمرار دعم السلطات الليبية في إدارة الحدود ومكافحة الجريمة العابرة للحدود، بما فيها الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، من خلال المشورة وبناء القدرات والتدريب.⁽²⁷⁾ ولا ينبغي أن يتحول التعاون الدولي إلى بديل عن الملكية الوطنية للسياسات. فالجهات الدولية تستطيع توفير التدريب والتقنيات والخبرة وقنوات التعاون، لكن تحديد الأولويات وتوزيع الصلاحيات وإدارة البيانات يجب أن يستند إلى استراتيجية ليبية موحدة. كما أن التعاون مع الجوار يكون أكثر استدامة عندما يتضمن التنمية الحدودية وتيسير التجارة الرسمية وليس فقط المراقبة والردع.

ثالثاً: متطلبات بناء نموذج ليبي متكامل لحوكمة الحدود

يتطلب الانتقال إلى حوكمة متكاملة للحدود أولاً صياغة استراتيجية وطنية موحدة تحدد مفهوم الحدود الآمنة، وتحدد الجهات وأدوارها ومؤشرات الأداء، وترتبط بين الحدود البرية والبحرية والجوية. وينبغي أن تقوم الاستراتيجية على تقييم مخاطر دوري بدل توزيع الموارد بالتساوي؛ فطبيعة التهديد في معبر تجاري كثيف تختلف عن قطاع صحراوي مفتوح أو ساحل يستخدم في الهجرة غير النظامية.

وثانياً، يجب بناء نظام مؤسسي للتشغيل البيئي للمعلومات. ويشمل ذلك توحيد الحد الأدنى من البيانات المطلوبة، وتحديد من يملك حق الوصول، وتسجيل عمليات الاستعلام والتعديل، وربط نظم المركبات والوثائق والضبطيات بالتحقيقات القضائية. ويتيح هذا النظام الانتقال من معلومات محلية متناثرة إلى صورة وطنية للمخاطر، ويقلل احتمالات استغلال الفجوات بين جهاز وآخر.

وثالثاً، تحتاج ليبيا إلى تطوير المراقبة التقنية في المناطق المفتوحة من خلال مزيج من الطائرات غير المأهولة والكاميرات الحرارية والمستشعرات والاتصال الآمن وصور الأقمار الصناعية، مع مراكز قيادة قادرة على دمج المعلومات وتوجيه الدوريات. وقد أشارت الدراسات السابقة حول المنافذ الليبية إلى أهمية هذه التقنيات وإلى أن غيابها أو سوء توزيعها يمثل قيداً على الرقابة. (28)

ورابعاً، ينبغي جعل المجتمعات الحدودية جزءاً من الحل. فالتنمية المحلية ليست إجراءً اجتماعياً منفصلاً عن الأمن، بل وسيلة لتقليل اعتماد السكان على اقتصاد التهريب، وزيادة الحوافز للتعاون مع الدولة، ورفع شرعية المؤسسات. ويمكن تحقيق ذلك عبر دعم التجارة القانونية الصغيرة، وتحسين الطرق والخدمات والاتصال، وتوفير التدريب وفرص العمل، وإشراك البلديات والأعيان والمنظمات المحلية في تحديد الأولويات دون منح أي جهة محلية سلطة موازية للدولة.

وخامساً، يجب تطوير مقاربة قانونية وإنسانية للهجرة تميز بين العمالة المهاجرة المنتظمة، والأشخاص في أوضاع غير نظامية، وضحايا الاتجار والتهريب، وطالبي الحماية. ويقلل انتظام الإقامة والعمل من مساحة السوق السوداء، بينما يتيح التركيز الأمني على المنظمين والمهربين والاتجار استخدام الموارد ضد الفاعلين الأكثر خطورة.

وسادساً، تحتاج الحوكمة إلى مؤشرات للقياس؛ مثل زمن عبور المسافرين والبضائع القانونية، ونسبة الضبطيات التي تتحول إلى قضايا قابلة للملاحقة، وعدد العمليات المشتركة، وسرعة تبادل المعلومات، ومستوى تغطية نقاط الاتصال، ونسبة العاملين المدربين، وحجم التجارة التي انتقلت من المسارات غير الرسمية إلى القنوات القانونية. ويساعد القياس على التمييز بين النشاط المؤسسي والنتائج الفعلية.

وأخيراً، ينبغي أن ترتبط حوكمة الحدود بإصلاح القطاع الأمني وبمسار توحيد مؤسسات الدولة. وقد ناقش المسار الأمني في الحوار المهيكل خلال 2026 أمن الحدود باعتباره مجاًلاً رئيسياً للأمن القومي ونقطة ضعف حرجية، وأشار إلى أن الانقسام الأمني والحدود المفتوحة يسهمان في انتشار الجريمة العابرة للحدود والأسلحة والجماعات المسلحة، مع التأكيد على الحاجة إلى نهج موحد. (29) ومن ثم فإن نجاح إصلاح الحدود يمكن أن يتحول إلى مساحة لبناء الثقة والتنسيق الوطني، لا مجرد ملف أمني قطاعي.

تقوم الحوكمة الفعالة للحدود على أربعة محاور مترابطة: قيادة واستراتيجية وطنية موحدة، تنسيق ومعلومات قابلة للتشغيل البيني، قدرات بشرية وتقنية مبنية على المخاطر، وتنمية وتعاون عبر الحدود. ولا يكفي نجاح محور واحد إذا ظلت بقية المنظومة مجزأة.

الخاتمة

أظهرت الدراسة أن الحدود الليبية منذ عام 2011 أصبحت مرآة لمستوى قدرة الدولة على التنسيق بين مؤسساتها وحماية سيادتها وإدارة مواردها وعلاقاتها مع جوارها. فالمشكلة لا تتلخص في طول الحدود أو صعوبة الصحراء، رغم أهمية هذين العاملين، وإنما تظهر بصورة أكبر في الفجوة بين وجود أجهزة متعددة وبين قدرتها على العمل كمنظومة واحدة، وفي غياب تدفق مستقر للمعلومات وتفاوت القدرات والبنية التحتية بين المناطق.

كما بين التحليل أن التهديدات العابرة للحدود ذات طبيعة مترابطة؛ فتهريب الوقود والسلع يمكن أن يتقاطع مع الفساد والاقتصاد غير الرسمي، ومسارات تهريب المهاجرين قد تتقاطع مع الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة، والربح الناتج عن هذه الأنشطة يمكن أن يدعم شبكات قادرة على حماية مصالحها بالعنف أو النفوذ. ولذلك فإن فصل الملفات إدارياً لا ينبغي أن يقود إلى فصلها تحليلياً أو معلوماتياً.

وفي المقابل، تكشف التطورات الأخيرة عن فرص عملية لبناء حوكمة أكثر تكاملاً، من بينها آليات التنسيق المشترك بين المؤسسات الليبية، واستمرار الدعم الفني الدولي، وتزايد استخدام تقنيات الفحص والتحليل الرقمي، ووجود أدبيات وطنية متنامية حول

حوكمة الحدود وأثرها في الأمن القومي الليبي (دراسة تحليلية للتهديدات العابرة للحدود منذ عام 2011)

أمن الحدود. غير أن تحويل هذه العناصر إلى نتائج مستدامة يظل مرتبطاً بإطار وطني موحد يحدد المسؤوليات ويضع معايير للقياس والمساءلة ويجعل التنمية الحدودية جزءاً من الأمن القومي.

النتائج

- 1- بالنسبة للتساؤل الأول، تبين أن حوكمة الحدود مفهوم أوسع من الحراسة والمراقبة؛ إذ تقوم على الشرعية والتنسيق والمساءلة وإدارة المخاطر وتبادل المعلومات والتعاون الدولي، مع تيسير الحركة المشروعة وحماية الحقوق.
- 2- بالنسبة للتساؤل الثاني، اتضح أن الخصائص الجيوسياسية لليبيا - من اتساع الحدود الصحراوية وتعدد دول الجوار وتباعد التجمعات السكانية - ترفع تكلفة الرقابة، إلا أن أثرها يتفاد أساساً عند ضعف التنسيق المؤسسي والبنية التحتية والقدرات التقنية.
- 3- بالنسبة للتساؤل الثالث، أظهرت الدراسة أن التهريب والهجرة غير النظامية وتهريب الأسلحة والمخدرات والجريمة المنظمة لا تعمل كتهديدات مستقلة تماماً، بل تتقاطع في المسارات والوسطاء وطرق التمويل، بما يضاعف آثارها على السيادة والاقتصاد والاستقرار المجتمعي والأمن الإقليمي.
- 4- بالنسبة للتساؤل الرابع، يتضح أن التعاون مع دول الجوار والمنظمات الدولية يوفر أدوات مهمة للتدريب والمعلومات وبناء القدرات، لكنه يحقق أثراً أكبر عندما يستند إلى تنسيق وطني موحد، لا إلى ترتيبات منفصلة لكل مؤسسة.
- 5- بالنسبة للتساؤل الخامس، تتمثل أهم متطلبات التطوير في استراتيجية وطنية موحدة، ومراكز تنسيق وتشغيل مشترك، وقواعد بيانات قابلة للتشغيل البيئي، وإدارة قائمة على المخاطر، وتطوير الموارد البشرية والتقنية، وتنمية المناطق الحدودية، وقياس الأداء بمؤشرات واضحة.
- 6- أثبتت الدراسة صحة الفرض الرئيس؛ فضعف الحوكمة المؤسسية يزيد من قابلية الحدود للاختراق حتى عندما توجد أجهزة أمنية وقوانين، بينما يزيد التكامل المؤسسي من القدرة على الوقاية والكشف والملاحقة.
- 7- تبين أن المجتمعات الحدودية ليست مجرد بيئة للمخاطر؛ إذ يمكن أن تصبح عنصر دعم للسيادة إذا ارتبطت بالدولة عبر الخدمات والتجارة القانونية والتمثيل المحلي وفرص العمل.
- 8- تؤكد البيانات الحديثة للهجرة أن ليبيا تتعامل مع حركة بشرية واسعة ومتنوعة لا يجوز اختزالها كلها في الهجرة غير النظامية، الأمر الذي يفرض أنظمة دقيقة للتمييز بين الأوضاع القانونية والحالات الإنسانية والنشاط الإجرامي المنظم.
- 9- يمكن لأمن الحدود أن يشكل مجالاً عملياً لبناء الثقة بين المؤسسات الأمنية والعسكرية الليبية؛ لأن المصالح المتعلقة بمكافحة الجريمة والتهريب وحماية السيادة تتجاوز الانقسامات المحلية وتتطلب إجراءات مشتركة.

التوصيات

- 1- إقرار استراتيجية وطنية لحوكمة الحدود تحدد بوضوح مفهوم الإدارة المتكاملة، وأدوار المؤسسات، وأولويات القطاعات الحدودية، ومؤشرات الأداء.
- 2- إنشاء آلية تنسيق وطنية دائمة لأمن الحدود تتصل بها غرف عمليات إقليمية، مع نقاط اتصال ثابتة بين الأمن والجمارك والهجرة والجهات العسكرية والقضائية المختصة.
- 3- تطوير منصة معلومات وطنية مؤمنة تسمح بتبادل البيانات وفق الصلاحيات القانونية، وربط بيانات العبور والوثائق والمركبات والضبطيات والتحقيقات.
- 4- الانتقال إلى إدارة قائمة على المخاطر عبر خرائط ديناميكية للمسارات والسلع والأنشطة عالية الخطورة، وتوجيه الدوريات والتقنيات وفق النتائج بدل التوزيع المتساوي للموارد.

حوكمة الحدود وأثرها في الأمن القومي الليبي (دراسة تحليلية للتهديدات العابرة للحدود منذ عام 2011)

- 5- توسيع استخدام الطائرات غير المأهولة والكاميرات الحرارية والمستشعرات وأجهزة الفحص الحديثة مع ضمان التدريب والصيانة والاتصال الآمن وحماية البيانات.
- 6- إطلاق برامج تنمية خاصة بالمناطق الحدودية تشمل البنية التحتية وفرص العمل ودعم التجارة المشروعة والمشروعات الصغيرة، بما يقلل الاعتماد على اقتصاد التهريب.
- 7- تطوير الإطار الإجرائي لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر بحيث يركز على الشبكات المنظمة والعائدات المالية، مع وجود آليات فرز وإحالة وحماية للفئات المتضررة.
- 8- تفعيل التعاون الثنائي مع دول الجوار عبر نقاط اتصال وفرق فنية واجتماعات دورية وتبادل معلومات عن المخاطر والمسارات والمركبات المطلوبة، مع تقييم دوري لفاعلية الاتفاقات.
- 9- ربط برامج الدعم الدولي بالأولويات الليبية وخطط الاستدامة، بحيث تنتقل المعرفة والتقنيات إلى مؤسسات وطنية قادرة على تشغيلها بعد انتهاء المشروعات الخارجية.
- 10- اعتماد برامج تدريب موحدة ومكررة للعاملين في الحدود تشمل القانون وحقوق الإنسان والتفتيش وتحليل المخاطر ومكافحة الفساد والتحقيق الرقمي والتعامل مع الوثائق المزورة.
- 11- وضع نظام لتدوير العاملين في المواقع الحساسة وتحسين ظروف العمل والحماية والحوافز، مع آليات نزاهة ومساءلة تقلل فرص التواطؤ والفساد.
- 12- إجراء تقييم سنوي علني قدر الإمكان لأداء منظومة الحدود باستخدام مؤشرات مثل زمن العبور القانوني، ونسبة القضايا المستكملة، والعمليات المشتركة، وسرعة تبادل المعلومات، وتطور التجارة الرسمية في المناطق الحدودية.

مقترحات لدراسات مستقبلية

- 1- أثر التنمية المحلية في المناطق الحدودية الليبية على تقليص اقتصاد التهريب.
- 2- فاعلية التشغيل البيني لقواعد البيانات الأمنية والجمركية في دعم إدارة المخاطر على الحدود.
- 3- التعاون الأمني الليبي مع دول الساحل وأثره في مكافحة شبكات الجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة.
- 4- حوكمة الحدود البحرية الليبية وعلاقتها بالهجرة والاقتصاد والأمن في البحر المتوسط.

هوامش البحث:

- (1) المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، Integrated Border Management، Immigration and Border Management Division، ويقوم المفهوم على التعاون داخل الجهاز وبين الأجهزة والتعاون الدولي.
- (2) عبد الرزاق سليمان أبو داود، أسس العلاقات المكانية السياسية، جدة: دار الحافظ للنشر والتوزيع، 2001، ص ص 221-216.
- (3) حواء أحمد المطردي، "الحدود الليبية التونسية: دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد 13، 2019، ص ص 655-633 خالد أبو القاسم عمر الهنشيرى، "الحدود البرية لدول الساحل الإفريقي وأثرها على أمن واستقرار ليبيا"، مجلة القرطاس، المجلد 2، العدد 27، 2025.
- (4) المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، Integrated Border Management، مرجع سبق ذكره International Centre for Migration Policy Development (ICMPD)، Integrated Border Management and Development, Working Paper 08، 2015.

- (5) المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ، مصفوفة تتبع النزوح في ليبيا، (Libya – Migrant Report 62 (March– April 2026) ، منشور في 20 يوليو 2026.
- (6) فيصل الجبلاني رمضان عويضة، "الجريمة المنظمة العابرة للحدود في ليبيا: تأثيرها على الأمن والسياسات الإقليمية والدولية"، مجلة العلوم الشاملة، المجلد 10، ملحق العدد 38، 2026، ص ص 914؛ -892 عبد السلام أحمد محمد الدبيب، "الهجرة غير الشرعية كأحد مهددات الأمن القومي الليبي منذ عام 2011"، المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة، المجلد 3، العدد 1، 2025، ص ص 412- 443.
- (7) عيدون الحامدي، أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، 2015.
- (8) حواء أحمد المطردي، مرجع سبق ذكره، ص ص 655- 633.
- (9) عبد السلام أحمد محمد الدبيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 412- 443.
- (10) خالد أبو القاسم عمر الهنشير، مرجع سبق ذكره، 2025.
- (11) فيصل الجبلاني رمضان عويضة، مرجع سبق ذكره، 2026، ص ص 914- 892.
- (12) عبد الرزاق سليمان أبو داود، مرجع سبق ذكره، ص ص 221؛ -216 عبد الحميد غنيم، الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية، الكويت: مكتبة الفلاح، 1998، ص 142.
- (13) المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ، Integrated Border Management ، مرجع سبق ذكره.
- (14) عبد الرزاق سليمان أبو داود، مرجع سبق ذكره، ص ص 236؛ -232 عبد الحميد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 142.
- (15) حواء أحمد المطردي، مرجع سبق ذكره، ص ص 655- 633.
- (16) كمال العروسي، التجارة الموازية والتهرب في الفضاء الحدودي التونسي- الليبي (: (2012- 1988 تشخيص وآفاق في ظل عولمة متخفية، الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.
- (17) المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ، مصفوفة تتبع النزوح في ليبيا، (Libya – Migrant Report 62 (March– April 2026) ، مرجع سبق ذكره.
- (18) دولة ليبيا، القانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير المشروعة، ولا سيما المادتان (4) و(5) وانظر قاعدة SHERLOC للتشريعات، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) .
- (19) هند قرابيل، خالد بالنور، "أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي"، مجلة كلية الآداب - جامعة الزاوية، المجلد 25، العدد 1، 2025، ص ص 101؛ -83 عبد السلام أحمد محمد الدبيب، مرجع سبق ذكره.
- (20) مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فريق الخبراء المعني بليبيا، التقرير S/2016/209، 2016، قسم تنفيذ حظر توريد الأسلحة؛ وانظر كذلك تقارير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار (2011) 1970 .
- (21) الأمم المتحدة، المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، Analytical Brief: Weapons Management Challenges in the Context of Terrorism and Counter- Terrorism in Africa، 2024، بشأن تداخل مسارات تهريب الأسلحة والمهاجرين في منطقة الساحل وشمال أفريقيا.
- (22) فيصل الجبلاني رمضان عويضة، مرجع سبق ذكره، ص ص 914- 892.

- (23) المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ، Integrated Border Management Training Manual for the IGAD Region ، 2023؛ Integrated Border Management and Development ، ICMPPD ، مرجع سبق ذكره.
- (24) بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في الإدارة المتكاملة للحدود في ليبيا (EUBAM Libya) ، "أيام تُدرَّب 30 ضابطاً ليبيا على أجهزة الفحص بالأشعة السينية المتبرع بها حديثاً"، 26 أغسطس 2025؛ والبعثة نفسها، "دعم أجهزة إنفاذ القانون الليبية بالقدرات السيبرانية وجمع المعلومات من المصادر المفتوحة"، 26 يوليو 2026.
- (25) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) ، "تحديات الحدود في ليبيا والجهود الدولية الرامية إلى المساعدة في تأمين الحدود"، 2013.
- (26) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) ، "الاتفاق بين المؤسسات العسكرية والأمنية في ليبيا على خطوات ملموسة في إطار تنسيق أمن الحدود"، 2 مارس 2025.
- (27) بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في الإدارة المتكاملة للحدود في ليبيا (EUBAM Libya) ، European Union Integrated Border Management Assistance Mission in Libya Received New Mandate until June 2027 ، 2 يوليو 2025؛ وعن طبيعة التفويض About the EU Border Assistance Mission in Libya ، 22 يوليو 2025.
- (28) المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ، Integrated Border Management Training Manual for the IGAD Region ، 2023؛ المنظمة الدولية للهجرة، Integrated Border Management ، مرجع سبق ذكره.
- (29) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) ، "أعضاء المسار الأمني في الحوار المهيكلي يواصلون مناقشاتهم حول حوكمة قطاع الأمن"، 2026.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو داود، عبد الرزاق سليمان (2001) ، أسس العلاقات المكانية السياسية، جدة: دار الحافظ للنشر والتوزيع.
- إبراهيم، أحمد حسن (2000) ، الجغرافيا السياسية، القاهرة: دار الكتب المصرية.
- بركات، محمد (2005) ، مشكلات الحدود العربية: أسبابها النفسية وأثارها السلبية، القاهرة: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي.
- الحامدي، عيدون (2015) ، أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر.
- غضبان، مبروك (2007) ، المدخل للعلاقات الدولية، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع.
- غنيم، عبد الحميد (1998) ، الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية، الكويت: مكتبة الفلاح.
- المخادمي، عبد القادر الرزاق (2004) ، نزاعات الحدود العربية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- العروسي، كمال (2018) ، التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي- الليبي (1988-2012) : تشخيص وآفاق في ظل عولمة متخفية، الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

المطردي، حواء أحمد (2019) ، "الحدود الليبية التونسية: دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد 13، ص 633-655.

بقبق، وجدي محمد (2024) ، "الهجرة غير الشرعية أسبابها وآثارها على الأمن القومي الليبي"، مجلة الأصالة، المجلد 2، العدد 9. الورفلي، علي عمر علي (2025) ، "الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على ليبيا: دراسة بعد الثورة الليبية 2011م"، المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي، المجلد 3، العدد 1، ص 13-29.

الدبيب، عبد السلام أحمد محمد (2025) ، "الهجرة غير الشرعية كأحد مهددات الأمن القومي الليبي منذ عام 2011"، المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة، المجلد 3، العدد 1، ص 412-443، DOI: 10.65417/ljcas.v3i1.88.

قرايل، هند؛ بالنور، خالد (2025) ، "أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي"، مجلة كلية الآداب - جامعة الزاوية، المجلد 25، العدد 1، ص 83-101، DOI: 10.26629/uzfaj.2025.07.

الهنشيري، خالد أبو القاسم عمر (2025) ، "الحدود البرية لدول الساحل الإفريقي وأثرها على أمن واستقرار ليبيا"، مجلة القرطاس، المجلد 2، العدد 27.

عويضة، فيصل الجيلاني رمضان (2026) ، "الجريمة المنظمة العابرة للحدود في ليبيا: تأثيرها على الأمن والسياسات الإقليمية والدولية"، مجلة العلوم الشاملة، المجلد 10، ملحق العدد 38، ص 892-914، DOI: 10.65405/ex376k92.

الدبيب، عبد السلام أحمد محمد (2026) ، "تداعيات الهجرة غير الشرعية على الدولة الليبية منذ 2011"، المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة، المجلد 4، العدد 1، ص 609-630.

ثانيًا: التشريعات والتقارير والوثائق الرسمية

دولة ليبيا، القانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير المشروعة.

المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ، مصفوفة تتبع النزوح في ليبيا، (Libya – Migrant Report 62 (March– April 2026) ، 20 يوليو 2026.

المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، Immigration and Border Management Division، Integrated Border Management.

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) ، "تحديات الحدود في ليبيا والجهود الدولية الرامية إلى المساعدة في تأمين الحدود"، 2013.

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) ، "الاتفاق بين المؤسسات العسكرية والأمنية في ليبيا على خطوات ملموسة في إطار تنسيق أمن الحدود"، 2 مارس 2025.

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) ، "أعضاء المسار الأمني في الحوار المهيكلي يواصلون مناقشاتهم حول حوكمة قطاع الأمن"، 2026.

بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في الإدارة المتكاملة للحدود في ليبيا (EUBAM Libya)، About the EU Border Assistance Mission in Libya، 22 يوليو 2025.

بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في الإدارة المتكاملة للحدود في ليبيا (EUBAM Libya)، European Union Integrated Border Management Assistance Mission in Libya Received New Mandate until June 2027، 2 يوليو 2025.

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لجنة العقوبات المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، تقارير فريق الخبراء المتعلقة بانتشار الأسلحة وحظر توريدها.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ، قاعدة SHERLOC للتشريعات: القانون الليبي رقم 19 لسنة 2010، المواد 4-5.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

International Centre for Migration Policy Development (ICMPD) (2015) , Integrated Border Management and Development, Working Paper 08.

International Organization for Migration (IOM) , Integrated Border Management Training Manual for the IGAD Region, 2023.

Prescott, J. R. V. (1967) , The Geography of Frontiers and Boundaries, London.

United Nations Security Council, Panel of Experts on Libya, relevant reports on the implementation of the arms embargo and illicit transfers of arms.

Al-Dahnous, M. M. A. (2026). Permanent Settlement in Libya between Humanitarian Coercion and Demographic Engineering The Sovereignty Dilemma in a Fragile State. مجلة الشهاب للعلوم الإنسانية , 2(3), 348-361.